

السيد الرئيس

يسرني ان أقوم اليوم بتقديم عرضي هذا حول موضوع أعطيه على الصعيد الشخصي أهمية كبيرة، موضوع العناية بضحايا الألغام المضادة للأفراد، حيث أتطرق إلى احد أركانه المهمة الا وهو إعادة تأهيل الضحايا.

عنونت مداخلتي هذه ب

التجربة الجزائرية في ميدان إعادة تأهيل ضحايا الألغام المضادة للأفراد.

لقد فصلت مداخلتي على النقاط التالية:

مقدمة

أولاً: قاعدة البيانات لضحايا الألغام المضادة للأفراد

ثانياً: مساعدة ضحايا الألغام

ثالثاً: إعادة تأهيل ضحايا الألغام

رابعاً: الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لضحايا الألغام

خاتمة

مقدمة:

وقعت بلادي اتفاقية سنة 1997 وصادقت عليها في سنة 2000. عند مصادقة الجزائر على اتفاقية حظر استخدام و تخزين و نقل الألغام وتدميرها كان بلادي يتمتع بخبرة 25 سنة في ميدان إزالة الألغام وأكثر من أربعين سنة في ميدان المساعدة والعناية بضحايا الألغام و ذويهم. وقد أكمل بلادي، الذي لم ينتج أبدا ألغاماً مضادة للأفراد، تنفيذ برنامج الوطني لنزع الألغام في نهاية 2016 قبل الأجل المحددة، رغم المتطلبات الأمنية الخاصة بمكافحة الإرهاب في نفس الفترة.

أولاً: قاعدة البيانات لضحايا الألغام:

إن عملية مساعدة ضحايا الألغام يجب ان تركز على قاعدة بيانات خاصة بهم: وتتوفر بلادي على قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة، تشمل جميع المعلومات الخاصة بالضحايا وذوي الحقوق وتصنفهم من حيث الجنس والسن و طبيعة الإصابة وتوزيعهم الجغرافي، هذه البيانات تستعملها جميع الهيئات المعنية برعاية الضحايا كل فيما يخصه.

ثانياً: مساعدة ضحايا الألغام:

تتوفر بلادي على ترسانة من الإجراءات التي تضمن حقوق الضحايا و تكفل لهم الرعاية اللازمة من جميع الجوانب.

بداية من سنة 1963، أي سنة واحدة بعد الاستقلال، أصدرت بلادي قانون خاص بمعطوبي حرب التحرير الوطنية، إلا أنه ونتيجة للعدد الهائل لضحايا الألغام، تعديل هذا القانون بالقانون رقم 3-74 في 16 كانون الثاني 1974 والذي ينص على تخصيص معاشات خاصة لضحايا الألغام بالإضافة إلى توفير الرعاية لهم من جميع النواحي بما في ذلك إعادة التأهيل.

ثالثا: إعادة التأهيل:

إن عملية إعادة التأهيل في بلادي، والتي تدخل ضمن إجراءات مساعدة الضحايا دخلت حيز التنفيذ في نهاية الستينات من القرن الماضي، وتم تكييفها مع متطلبات اتفاقية أوتاوا ومخطط عمل اسلو وخاصة الإجراء 38 لهذا المخطط الذي ينص:

أقتبس « إتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع ضحايا الألغام،

بما في ذلك المتواجدين في المناطق الريفية و النائية، على خدمات إعادة التأهيل والدعم النفسي و الاجتماعي، بما في ذلك توفير خدمات التأهيل المجتمعية، وذلك مع مراعات الوضع المحلي و الوطني و الإقليمي، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الأكثر تضررا، وهذا يشمل على الخصوص تضمان زويدهم بالأجهزة المساعدات الوظيفية والملحقات والحصول على العلاج الطبيعي، و الوصول إلى برامج دعم الاقران » نهاية الاقتباس.

وفي هذا المجال عملت بلادي على توفير الرعاية التالية:

1- المساعدة الطبية للضحايا:

يستفيد ضحايا الألغام من أحكام قانون 8 مايو 2002 و النصوص التطبيقية المنبثقة عنه التي تهدف إلى حماية وتوفير الخدمة الطبية المجانية وتوفير الأدوية اللازمة للضحايا، حيث تم توفير مكاتب في جميع المستشفيات المنتشرة في 58 محافظة لتسهيل استفادة الضحايا من المساعدات الطبية، كما وفرت وزارة المجاهدين و ذوي الحقوق مساعدات اجتماعية في جميع المحافظات للتنقل و التكفل بجميع إحتياجات الضحايا المسنين والعاجزون عن التنقل.

2- إعادة التأهيل:

إن الهدف من عملية إعادة تأهيل ضحايا الألغام ليس فقط التقليل من معاناتهم لكن يشمل أيضا توفير الوسائل التي تسهل لهم ممارسة كل ضروريات الحياة بطريقة اقرب ما يمكن من العادية.

حيث تواصل بلادي تدعيم و تحسين الخدمات للاستجابة لاحتياجات هذه الفئة من خلال التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية لمساعدة الضحايا من جميع الجوانب.

أ-إعادة التأهيل الحركي:

في هذا المجال إكتسبت الجزائر تجربة كبيرة لتوفير هذا النوع من التأهيل والذي يشمل الجوانب التالية:

-ضمان التكفل بالضحايا من طرف أطباء مختصين لتحديد أجهزة العطب المكيفة لكل حالة،

- القيام بصناعة و تركيب و تصليح وصيانة الأعضاء الاصطناعية و لواحقها بمقاييس عالمية،

- القيام بصناعة و توفير الأحذية و الأحزمة الطبية،

- تزويد الضحايا بالأجهزة و اللواحق الملائمة كل حسب إصابته لاسيما منها المساعدات التقنية على المشي والكراسي المتحركة و الدراجات و العصي و الركائز،

- تزويد الضحايا بأجهزة البدائل السمعية و اللواحق البصرية و الافرشة الطبية،

- تزويد الضحايا بأطقم الأسنان الضرورية و ضمان المتابعة،

- السهر على تكوين مستخدمي المراكز و تحيين معلوماتهم وتحسين مستواهم،

- تقديم الإيواء و الإطعام لفائدة الضحايا الوافدين من المناطق الداخلية مع التكفل بمصاريف النقل،

كما يتوفر بلدي على 26 مركز للراحة على شكل حمامات معدنية تقدم خدمات طبية وتدلّيك ويستفيد منها ضحايا الألغام المضادة للأفراد ،

ب- المساعدة النفسية للضحايا:

تكتسي المساعدة النفسية للضحايا أهمية كبيرة في عملية التاهيل الكلي، حيث يتوقف عليها احيانا نجاح العلاجات الأخرى المكملة للمساعدة النفسية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تتوفر جميع المراكز على عيادة نفسية متخصصة برعاية ضحايا الألغام من أجل التحضير النفسي خاصة في الأيام الأولى التي تلي الإصابة أين لا يتقبل العديد من الضحايا الوضعية او الحالة الجديدة التي اصبح عليها جسده.

ونسعى هذه السنة إلى إدراج خدمات الجراحة التجميلية لفائدة الضحايا قصد

التكفل بالتشوهات التي تعرضوا لها جراء انفجار الألغام.

رابعاً. الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لضحايا الألغام:

يأتي الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي بعد جميع مراحل الرعاية بضحايا الألغام، حيث بعد ان يتم اعداد الضحية للانطلاق في حياة جديدة تتماشى و الاصابة التي تعرض لها، يتم تخطيط توجيهة الاجتماعي و المهني .

في هذا الإطار تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تساعد على ادماج هذه الطبقة والتي تشمل النقاط التالية:

- الاستفادة من تغطية صناديق الضمان الاجتماعي للضحية وعائلته،

- إعطاء الأولوية في التوظيف ،

- تخصيص بعض الوظائف لفئات من الضحايا تتماشى ونوعية الاصابو

- تقديم دعم مالي لانجاز بعض المشاريع خاصة منها تربية المواشي و الزراعة لضحايا الأرياف و المناطق المعزولة،
- تخصيص حصة من السكن الاجتماعي لضحايا مع مراعات خصوصية كا ضحية،
- حيث يستفيد من السكن في الطابق الارضي مع توفير الممرات الخاضعة بالمعاقين،
- الاعفاء من الضرائب بالنسبة للضحايا المستفيدين من مشاريع اقتصادية و تجارية،
-

الخاتمة:

في الختام أردت ان اقول، الجزائر وفّت ولا تزال توفّي بالتزاماتها في إطار تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد خاصة في مجال تطهير أراضيها من الألغام و مساعدة الضحايا، لكن الالتزام الذي أردت أن أشير اليه هنا هو التزام من نوع آخر، إلتزام أخلاقي انساني اتجاء هذه الفئة من أجل التقليل من معاناتها و إدماجها في جميع مجالات الحياة.

إن كل نجاح نحققه في المجالات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية ، هو نجاح للإتفاقية، و هو وسام على صدوركم جميعا، ونجاح لكل المساعي النبيلة في هذا العام.

أخير لن نتوقف جهودنا جهودنا عند هذا الحد ولن تثنينا الصعاب للتأخر في تنفيذ واجباتنا، سنسعى لتحسين الظروف و توفير كل الوسائل والإستفادة من الممارسات الفضلى و الأطر التقدمية التي تمنحها خطط العمل المتوالية للإتفاقية مساهمة فعلية في مهمة مشتركة نبيلة، واستغلال كل فرص التعاون مع الفاعلين في هذا المجال من أجل عالم خالي من الألغام.